أسس تطبيق مبادئ الحكامة في العملية السياسية: إطار نظري

حمو بوعلام

أستاذ مساعد، صنف أ، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم.

أولا. أسس تطبيق الحكامة. (الانتخاب، العدالة التوزيعية، والاجتماع السياسي)

أ . الانتخاب: يعتبر موضوع الانتخاب قديم قدم الاجتماع البشري[1]. لكنه جديد من حيث الطرح العلمي، ويمكن تصنيف الاهتمام العلمي بهذا الموضوع إلى اقترابين أساسين: الاقتراب الأول يركز على طبيعة العلاقات الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية والثقافية التي يصمم فيها النظام الانتخابي، وكيفية ترجمتها إلى مجموعة من البدائل، تطرح أمام المواطن الراشد لبناء أواصل الثقة بينه وبين من ينوبه[2]. أما الاقتراب الثاني فإنه قائم على توصيف الأهداف التي من ورائها بناء وتصميم النظم الانتخابية، خاصة ما تعلق بنقل الصراعات بمختلف أشكالها، إلى منافسة سياسية قائمة على تعظيم المنافع والتقليل من الخسائر، على ضوء مجموعة من القواعد العامة والمجردة.

إن الصياغة القانونية والسياسية للنظام الانتخابي في كل دول العالم الحديث لم تأت من العدم، بل جاءت نتيجة الكثير من الإرهاصات السياسية، الدينية والثقافية التي عرفتها المجتمعات البشرية. بل يؤكد الكثير من الباحثين أن الظهور الفعلي للقيم التي انتجت النظم الانتخابية، كان في النموذج الإغريقي في القرن السادس قبل الميلاد، بحيث عرفت أثينا أولى المبادئ الأساسية للديمقراطية حين كان بالإمكان جمع كافة السكان في تلة البنيكس Pnyx لمناقشة المواضيع التي تمس حياتهم العادية[3]. وبالتالي لم يكن هذا الاجتماع يجرى في الحالات الاستثنائية، بل كان اجتماعا طبيعيا ومرغوب فيه، بحيث يمكن لكل مواطنين المدينة الإدلاء برأيهم، ويستطيع الآخرين سماعهم[4]. من هنا اكتسبت النظم الانتخابية وما تنتجها من مؤسسات سياسية أول خاصية، والمتمثلة في انتظامها الدوري والاستمرارية.

ب . العدالة التوزيعية: لقد ساعدت أثينا دولة المدينة Polis بدرجة كبيرة في إنجاح ما بات يعرف اليوم بالديمقراطية المباشرة، وفي إضفاء نوع من الشفافية في العمل السياسي وتسيير شؤون المدينة، مما يؤدي إلى ترجيح الصالح العام على المصالح الفردية، والسعي نحو مساواة حقيقية في إبداء الرأي وسماع المعلومة[5]. وهذه ثاني خاصية تتسم بها النظم الانتخابية الحديثة، وموضوع نقاش القانون الدستوري الحديث[6]. هذا البعد يسميه أرسطو بالعدالة التوزيعية justice distributive، بحيث لا مجال لوجود كبر النفس التي تعتبر من الفضائل الأخلاقية من وجهة نظر الفرد، أما العدالة فهي فضيلة أخلاقية من وجهة نظر المدينة[7]. وهي الميل لطاعة قوانين المدينة وإعطاء أو اخذ نصيب منصف من الأشياء الخيرة التي تنتجها السيادة. وهذا ما أكدته الفقرة الأولى من كتاب السياسة " ... إن جميع الجماعات ترمي إلى خير ما، وقد نؤكد أيضا أن الاجتماع الذي يسود ما عداه، والذي يحتوي على كل شيء آخر سوف يلاحق هذا المرمى على الأغلب، وسوف يتوجه للسيادة على الخيرات كلها. إن هذه السيادة والاجتماع الشامل هي المدينة، كما تسمى أو الاجتماع السياسي"[8].

ب . الاجتماع السياسي: تعتبر فيه الأسرة المصدر الأساسي لإنتاج الأخلاق السائدة فيه، والنواة الأساسية لبناء دولة المدينة، بحيث إن السلطة الممارسة داخل الأسرة، والتي تقوم في الأساس على الحاجة واللامساواة، تسهم في بناء تراكمية أخلاقية للأفراد الذين تمارس السلطة بالنيابة عنهم. بل إن الحاجة واللامساواة يؤسسان اجتماعا سياسيا قائم على مبدأ التعددية الفكرية والاجتماعية بوجهها العام. لكن لابد للإشارة أن هذه الاختلافات لا تعيق بناء الدولة، فالدولة تسموا عن العناصر التي تكونها. فوجود وحدة روحية في القبيلة أساسها العادات والتقاليد، ووجود وحدة نفعية في السوق أساسها الربح، ووجود وحدة إيديولوجية في التنظيمات السياسية أساسها المذهب السياسي، لا يكبح من إمكانية الدولة لاحتواء كل هذه الاختلافات، بل هو المفهوم الوحيد الذي يمكننا من خلاله فهم الحياة المشتركة للأفراد خارج الجماعة[9]. وهذا ما يؤكده صامويل هانتغتون Samuel Huntington في اقترابه المؤسساتي حين أكد أن الاجتماع

السياسي الحديث، لا يقوم على العلاقات التقليدية الضيقة مثل علاقات القرابة والزواج، بل على مجموعة من العلاقات المعقدة (عرقية، دينية وفكرية) مع ضرورة وجود اتفاق ولو مبدئي على مبادئ الحياة العامة.

لقد عرف الفكر السياسي الحديث تطورا وتكيفا عبر مختلف المجتمعات، وكانت كل الجهود الفكرية تصب في موضوع كيفية الاتفاق على هندسة المشاركة في تسير الاجتماع السياسي القائم دائما على مفهومي الحاجة واللامساواة. وفي هذا الصدد ظهر الكثير من المفكرين الذين حاولوا البحث عن تصور علائقي يربط المتغيرات الثلاثة (الاجتماع العام، الحاجة، اللامساواة). وفي هذا الصدد يؤكد توماس هوبز مؤسس نظرية العقد الاجتماعي، أن الاجتماع السياسي بدأ طبيعيا بانعدام القوانين، وعدم وجود أوامر حتمية لهندسة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد. كما عرفت هذه المرحلة غياب التعاون الاجتماعي، هذه الحالة يسميها هوبز "الحالة الطبيعية"[10]. هذه الحالة تولد نوع من الخطر وعدم الاطمئنان تكون كافية لبناء اتفاق ولو مبدئي، على قيادة، وسلطة سياسية تكون لها من القوة والسلطان لرد شرور الآخرين، هذه السلطة التي يتفق عليها كافة أفراد المجتمع تنتج إراديا سيادة تحتكرها القيادة العليا، لكن في المقابل هناك اتفاق عام ولو جزئي على تبادل المصالح المادية والمعنوية. فليس بوسع الناس العيش بسلام ما لم يرغبوا في التخلي عن حقهم في الأشياء كلها، ويقنعوا بدرجة محدودة من الحرية، الأمر الذي ينتج منافع السلم، تفوق ما يخسره الناس حين لا يعولون على فطنتهم، أو لا يكونون هم من يبت في المسائل التي تخصهم، وهذا ما يسميه هوبز بالعقل الاجتماعي، ويسميه جون رولز Gohn Rawls بالموقف الأصلي the original position. حيث يقوم هذا المبدأ على عنصرين أساسين: الحكمة العامة، والجهل الخاص، فالحكمة العامة تقوم أساسا على عقلانية الفرد البشري ومعرفته بالضرورة الحتمية للاجتماع السياسي. أما الجهل الخاص، وهو الشائع في المجتمعات المتخلفة تحكمه أحكام قبلية وأحكام بعدية. فالأولى تقوم على جهل الأفراد بالآثار المترتبة عن المبادئ التي في مقابلها سوف يتنازلون عن قسط من حريتهم. أما الثانية فتترتب من خوفهم من أن تشكل هذه المبادئ نوع من المحاباة لمجموعة من الأفراد على حساب مجموعة أخرى. وبحكم عقلانية الفرد البشري فانه سوف يحتاط للمستقبل حين يرفع عنه ما سماه رولز حجاب الجهالة Veil of ignorance، ويجد نفسه في أوضاع سيئة (عكس ما يتمناه) بالنسبة للمجموعة الأخرى[11]. لذلك فسوف يبني اتفاقه المبدئي على أدنى الميزات في المجتمع خوفا منه أن يكون يوما من ضعفاء المجتمع، وهذا ليس من طبيعته الخيرة بل حرصا منه[12]. إن القيم التي تحملها هذه المعادلة سوف ترتفع كلما كانت العلمية السياسية منغلقة، وتنخفض كلما كانت مفتوحة وتؤمن مفهوم دوران النخب السياسية.

وفي نفس المذهب السياسي الذي يعتقد بوجود اتفاق بشري يرى جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau في كتابه "العقد الاجتماعي" مجموعة من المفاهيم مثل العدل، المساواة والإرادة الجماعية كمبادئ أساسية لتصميم نظام سياسي ديمقراطي، وبناء دولة السيادة التي يفوق فيها الأفراد كل اعتبار، ولا وجود لدور الفرد واستقلاليته إلا في إطار سيادة الإرادة الجماعية[13]. وعلى ذلك يرى روسو ضرورة تنازل الأفراد عن حرياتهم الفردية إلى الصالح العام، فكلما كان التنازل أكثر كلما كان الاتحاد أكمل، والتنازل عن الحرية في هذه الصيغة يجعل الإرادة العامة فوق الجميع، أعضاءها الشعب مجتمعين في وحدة واحدة، وهم أنفسهم المواطنين عند، وهم أيضا الرعايا عندما يخضعون لقانون الدولة. وللحفاظ على صحة هذه الإرادة يؤكد جون جاك روسو على أنه ليس من المناسب لمن يسن القوانين، أن يكون هو من ينفذها، فانتهاك الحكومة للقوانين حسب روسو أقل شرا من فساد واضع التشريعات الذي هو نتيجة حتمية للاعتبارات خاصة[14].

وفي نفس السياق يضيف هوبز مبدأ آخر قوامه أن المصلحة الخاصة لا تتناقض مع المصلحة العامة، أو الصالح العام، بل إن انعدام المصلحة الخاصة يجعل من الصالح العام غير مجديا، شريطة أن تخضع المصلحة الخاصة إلى اتفاق عام على مجموعة من القيم[15].

هذه القيم التي يتم هندستها ضمن مجموعة من المبادئ القائمة على تجريد الحقوق الفردية Rights abstract individual، والحياد الأخلاقي، تؤسس لما يسميه فيلسوف التنوير إمانويل كانط بالاستعداد الاجتماعي للاجتماع Unsocial Sociability [16].

ثانيا ـ نحو اعادة صياغة مفهوم الصالح العام.

تعتبر مرحلة حوكمة النظم الانتخابية من بين أصعب المراحل التي تعرفها المجتمعات الحديثة، خاصة وانها تتطلب فنيات عالية في تحويل تلك القواعد التوصيفية، إلى منطق عمل جماعي، وفي هذا الإطار يمكن تحديد أربعة متغيرات أساسية تتحكم في صحة النظام من عدمه[1].

أولا: انتقال الهندسة السياسية من تحقيق المصلحة العامة إلى تحقيق الشؤون العامة.

إن عملية الربط بين المفاهيم المتناقضة كالعدالة، المساواة، المصلحة الخاصة، المصلحة العامة، الحرية الفردية، الصراع السياسي، المجال العام تدخل كلها ضمن عملية بناء الثقافة السياسية. هذا المفهوم الذي ازداد الاهتمام به بعد الحرب العالمية الثانية، وخاصة عند بداية استقلال الأمم عبر العالم، وظهور الكثير من الظواهر الاجتماعية والسياسية التي توجب على العلوم الاجتماعية دراستها، ومحاولة البحث عن نظريات جديدة تصفها وتفسرها وتستشرف مستقبلها. وفي هذا الصدد استخدم كل من غابريال آلموند Almond Gabriel، سيدني فايربا Sidney Verba مفهوم الثقافة السياسية كوحدة تحليلية تساعد على استيعاب المفاهيم السابقة الذكر، وإحداث التوازن السياسي للمجتمع الكلي، ونقل الصراع من الصراع على مكونات الصالح العام الذي ربطته النظريات الكلاسيكية بحتمية نشأة الدولة، إلى خارج مكونات النظام السياسي (مجموع المؤسسات الرسمية التي ترسم السياسة وتصنع القرار)، وبذلك ساهمت في ظهور الاقترابات القائمة على المتغيرات الغير الرسمية،

وفي هذا المجال سعت الدراسة القيمة التي قدمها أولسن Mancur Olson في كتابهThe Logic of Collective Action الصادر سنة 1965 إلى الانتقال من اختزال المصالح الخاصة في مفهوم الصالح العام، إلى مفهوم جديد سمي بالشؤون العامة public affairs. وهذا بغيت كسر منطق العمل الجماعي Logic of collective action التي تغنت به النظريات الكلاسكية. فالأفراد حسب أولسن Olson لهم فقط مصلحة مشتركة في الصالح العام، ويحتفظون بمصالحهم الخاصة قدر مساهمتهم في ذلك[18]. هذه النظرية أسست القواعد العامة للسلوك السياسي في الدولة الحديثة، ومنطق السلوك الانتخابي الحديث.

لقد أصبح مفهوم الشؤون العامة public affairs في الدول الحديثة يضمن وحدة سليمة ومتجاوبة لشرعية مكونات النظام السياسي من جهة. ومرجعية الواقعية في السلوك السياسي والانتخابي للمواطن من جهة أخرى. كما أصبح مرجعية كل التنظيمات الاجتماعية الغير الرسمية، التي تعمل على التنشئة السياسية، واقتدار المواطن. وكمفهوم مناهض للتعبئة السياسية التي تتبناها الأنظمة الشمولية. فالديمقراطية الحديثة على خلاف الفكر الكلاسيكي تقوم على جزء من اللامبالاة والعزوف على المشاركة، الأمر الذي يجعل من المواطن أقل عرضة للشعبوية، واستبدال اهتماماته البريتورية بفضاء من المصالح، وبهذا المنطق يجبر النظام السياسي على ترك الأحزاب السياسية بالقيام بوظيفتها الأساسية، والمتمثلة في تجميع المصالح والتعبير عنها[19].

وعلى الرغم من أن الدولة في العصر الحديث تطرح الكثير من التفضيلات بخصوص قنوات التمثيل التي تعبر عن مصالح المحكومين، إلا أنها تفضل دائما الاحتفاظ بالاقتراع العام كأداة من أدوات النظام السياسي. لكن تبقى ثلاثة حقائق لابد من ملاحظتها باهتمام:

أولا: تظل القنوات الانتخابية من أكثر الآليات وضوحا في التعبير الديمقراطي عن الحقوق والمصالح.

ثانيا: إن الحق في الاقتراع العام، يعني مساهمة جميع أفراد المجتمع البالغين في الانتخابات، ولكن فلسفة الحق، تقتضي عدم ترتب أي التزام شخصي، بحيث يستطيع الفرد أن يمارس هذا الحق أو أن يمتنع عنه، دون أن يترتب عن ذلك جزاء ولا عقاب. وباعتباره حق شخصي وجب عدم تقيده.

ثالثا: إن مبدأ الحق في الاقتراع العام ومشاركة جميع أفراد المجتمع في الحياة العامة، ومبدأ السيادة الأمة مفاهيم متناقضة، فمفهوم السيادة الشعبية لا تعود إلى أفراد المجتمع بل تعود إلى شخصية معنوية مستقلة عن الأفراد الطبيعيين، وهذه الشخصية المعنوية هي الأمة، وان الأفراد الذين يمارسون حق التصويت يقومون به نيابة عن الأمة، ولا يترتب عن ذلك أي حق سوى ما تراه الأمة أهل لذلك، فباسم الأمة توضع مجموعة من الشروط التي يجب أن تتوفر في المقبل على التصويت، أو في بعض الحالات تنزع من بعض الأفراد نتيجة وظائفهم أو حرمانهم منها[20].

ثانيا: علاقة الحكامة بالديمقراطية

تهدف الحكامة في الاساس إلى تنميط العلاقات الاجتماعية، وفي ذلك يؤكد شومبيتر Joseph Schumpeter بأن إدارة الحكم ليست بالمسألة اليسيرة على الإطلاق، لأن النظام السياسي وهو يتولى إدارة شئون المجتمع، قد يعيد إنتاجه وتشكيله عبر نوعية الإستراتيجية التي يختارها للوصول إلى المناصب القرارية، وخصائص المتنافسين على المناصب، والوظائف المتاحة للتنافس.

فإذا كان المطلوب من حكامة الاداء تعزيز المبدأ الذي يتيح المساواة بين جميع القوى السياسية للوصول إلى السلطة، فالقاعدة الديمقراطية تقوم على أساس عدم احتكار السلطة من جماعة واحدة، أو حزب واحد ولمدة طويلة. ومع أن الديمقراطيات الغربية يندر فيها نموذج احتكار السلطة من قبل حزب واحد، إلا أنها تنتج في كثير من الأحيان استمرارية حزب واحد مهيمن، مثل استمرار الحزب الديمقراطي المسيحي في ايطاليا حتي عام 1992، واستمرار الحزب الديمقراطي الليبرالي في اليابان من 1963 إلى 1990[21].

إن تفعيل قاعدة الحكامة في هذه المسألة يقتضي حياد الدولة أمام كل الأطراف السياسية، فمن الطبيعي أن تشمل المجتمعات فئات وشرائح متعددة وذات اتجاهات مختلفة، وتتعايش فيما بينها في ظل مفهوم المواطنة، ولا تتناقض التعددية بأي حال من الأحوال مع وحدة طبيعة الدولة والنظام السياسي، وهنا إذا كانت العدالة تقتضي الاحتكام إلى قاعدة الأغلبية، فإن الأغلبية ليست أغلبية مطلقة الحكم، لأنها مقيدة بأحكام الدستور، الذي يضمن الحقوق والحريات المدنية العامة لجميع المواطنين.

لكن لا بد أن نقف عند هذه الاستمرارية بكثير من الواقعية السياسية، فبالرغم من أن استمرارية النخب الحاكمة في الدول المتقدمة تقوم على شرعية انتخابية، إلا أننا لا ننكر أن هذه الاستمرارية تعززها الطبيعة البشرية للمواطن قائم على الشك وعدم اليقين، أو كما وصفها جون رولز John Rawls بحجاب الجهالة Veil of ignorance الذي يترك المواطن يتمسك بما حققه ولا يثق في البديل، وهنا يبدأ انتاج مفهوم استمرارية السلطة من جديد.

رغم ذاك تقتضي الديمقراطية أن يكون للشعب حكومة دستورية عادلة إلى حد معقول (ليس بالضرورة عادلة كلية) هذه الحكومة تكون من الناحية الفعلية تحت السيطرة السياسية والانتخابية للشعب، وان تحاسب على شؤونه الأساسية. لكن حتى تصبح حكومة ما ديمقراطية، لابد لها من إقامة مؤسسات على نحو يحفز أفراد الشعب بدرجة كافية على احترامها، وان تزيل المغريات الظاهرة للفساد[22]. وفي هذا الاطار كان لزوما على المجتمعات المتخلفة ان تتخلى عن فكرة الدفاع عن الصالح العام، التي اثبتت تجاربها عدم وضوح الفكرة وضبابية سبل تحقيقها، والتوجه نحو فكرة الشؤون العامةpublic affairs التي قدمها م. أولسن Mancur Olson.

لقد طرح موضوع مدى ديمقراطية النسق السياسي بدرجة كبيرة في منتصف الستينيات تاريخ بداية استقلال الكثير من الدول الإفريقية وأمريكا اللاتينية، كما عرفت هذه الفترة درجة عالية من الصراع السياسي بين المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفياتي المدافع عن النظام الشيوعي، والولايات المتحدة الأمريكية الحاملة لراية الليبرالية والديمقراطية. فحين أن كل النظريات تؤكد على أن الديمقراطية تحصيل حاصل لاستقرار مجموعة من العلاقات الاجتماعية، الأمر الذي يجعلها تحمل قيم تلك المجتمعات التي أنتجتها[23]. لكن الديمقراطية في العالم الحديث وضعت الباحثين أمام أكثر من استفهام حول طريقة انتشارها في شكل موجات، فمن المعروف أنه في منتصف سبعينيات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف بالموجة الثالثة للديمقراطية، التي بدأت في البرتغال وإسبانيا واليونان منذ 1974، ثم انتشرت إلى أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا خلال ثمانينيات القرن العشرين، وامتدت إلى أوربا الشرقية وبعض أجزاء أفريقيا في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن الماضي. وعاودت الظهور من جديد في بداية الألفية الثالثة في تونس، مصر، اليمن، ليبيا، سوريا، البحرين. لكن الملاحظ لهذه التجارب، يدرك أنها أدت في كثير من الأحيان إلى زيادة الفساد المالي وانحلال اجتماعي، وإلى ظروف اقتصادية عكس ما كانت تنادي به هذه الموجة، ويرجع السبب في ذلك لعدم احترام الخصوصيات والقيم الاجتماعية في إسقاط تلك النماذج الغربية.

لقد أثبتت الكثير من الدراسات الأكاديمية أن المفتاح الأساسي للتباين في عمليات التحول الديمقراطي هو دور المؤسسة الانتخابية في بناء نظام سياسي قائم على مفهوم التمايز الوظيفي. فبينما كانت هناك درجة عالية من الابتهاج والتفاؤل في أواخر ثمانينيات وأوائل تسعينيات القرن العشرين بأن العالم يشهد تحولا حاسما تجاه الديمقراطية، أصبح الباحثون أقل تيقنا وثقة من ذلك في نهاية القرن العشرين. ومن البيانات الإمبريقية التي جمعت حول الدول التي مسها التحول السياسي نجد أن الثلث فقط أستطاع أن يرسخ نظاما سياسيا مستقرة.

بيد أن هذا المعدل السريع للترسيخ الديمقراطي الغير المألوف تاريخيا، عادة ما يتطلب وقتاً وجهداً كبيراً لتطوير المؤسسات السياسية وتعزيز الاستقرار. فعلى سبيل المثال، ترسخت الديمقراطية في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية تدريجياً عبر فترة زمنية طويلة استمرت لعدة عقود. هذه الظروف أعادت توجيه النقاش من مسألة التحول الديمقراطي إلى ضرورة البحث عن الاستقرار السياسي، والوحدة

الوطنية، خاصة في ظل وجود دول تتركب من مجتمعات مركبة دينيا وثقافيا وحتى سياسيا. في هذا الصدد يرى بعض الباحثين أن هناك أدلة على استمرارية التقدم الديمقراطي في جميع أنحاء العالم، وعلى ترسيخ الديمقراطية تدريجياً في العديد من الديمقراطيات الجديدة، مدركين في نفس الوقت بأنها عملية طويلة وشاقة ومحفوفة بالمخاطر. إلا أن البعض الأخر يزعم أن هناك أدلة على حدوث تقهقر واسع للديمقراطية في العديد من البلدان التي مرت في الفترات الأخيرة بعمليات انتقال وتحول، حيث أن الديمقراطية لم تتجذر إلا في عدد قليل من هذه البلدان. في الواقع، يزعم الباحث السياسي دايموند أن هناك أدلة إمبريقية قوية ليس عن فشل الترسيخ الديمقراطي فحسب، بل على حدوث أمر أكثر خطورة، بروز "موجة عكسية" بعيدة عن الديمقراطية، وعودة النظم التسلطية[24] .

ثالثا: ضرورة الانتقال من البحث عن التنمية الاقتصادية إلى تعزيز التنمية السياسية.

أن المعالجة العلمية الأكثر دقة وانتظاما فيما يتعلق بالارتباط بين الديمقراطية والتنمية تبرز من خلال أطروحة عالم الاجتماعي السياسي الأمريكي "ليبست (S.M Lipset) في مقالته الصادرة عام 1959 "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية"، وفي كتابه "الرجل السياسي "Political Man" الصادر عام 1960[25]. ووفقا لليبست، تعتبر الديمقراطية متغير تابع لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولإبراز هذه العلاقة، قام بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات. وصنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات دكتاتوريات مستقرة ودكتاتوريات غير مستقرة، ثم قام بمقارنة هذه البلدان وفقا لثروتها ودرجة التصنيع والحضرية، ومستوى التعليم، باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتبين من المقارنة أن البلدان الأكثر ديمقراطية في كلا المجموعتين، كانت تتمتع أيضاً بمستويات تنمية اجتماعية واقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية. استنادا إلى ذلك، أفترض ليبست وجود تطابق بين التنمية الاقتصادية وبين النظام الديمقراطي[26].

فالتنمية الاقتصادية ترتبط بازدياد التعليم والاتجاه نحو مزيد من المشاركة، كما أنها تخفف من حدة التفاعلات السياسية، وتخلق الانتماءات المتقاطعة للأفراد والجماعات، التي من شأنها تسهيل بناء الإجماع الديمقراطي والاستقرار السياسي[27]. لقد تعرضت هذه الأطروحة للدراسة والتمحيص من وقت لأخر باستخدام منهجيات أكثر دقة وصرامة وأساليب إحصائية متقدمة ومن بين هذه الدراسات دراسة "كولمان"Coleman، التي أثبتت وجود ارتباط واعتماد متبادل بين الديمقراطية والتنمية، إلا أنها لم تثبت وجود علاقات سببية[28]. كذلك فإن "كترايت" Cutright وجد ارتباطا عاليا بين مؤشر التنمية السياسية "وبين أربعة مؤشرات هي:" تطور وسائل الاتصال، المدنية، التعليم والتصنيع". وقامت دراسات أخرى بمحاولة التحقق من العلاقات السببية التي افترضتها أطروحة ليبست الأصلية. كما ظهرت في الستينات والسبعينات الكثير من الدراسات العلمية التي صنفت ضمن نظريات التنمية السياسية، هذه الدراسات ركزت على البحث عن العلاقة بين الاستقرار السياسي في مناخ ديمقراطي والتنمية الاقتصادية. فأصبحت أفكار التنمية السياسية أفكار ذات حدين، من حيث أنها كانت ومازالت مبتغى كل دول العالم الثالث، وكستار تستعمله الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية الليبرالية من أجل تثبيت الأنظمة الليبرالية. الأمر الذي جعل مدخل التنمية السياسية يحمل في بداية نشأته خليط بين الأيديولوجية الانجلوليبرالية والأيديولوجية التنموية.

فعملية البحث عن إحداث تنمية سياسية في الدول المستقلة حديثا تدخل ضمن نظرية اشمل هي نظرية التحديث Modernization، والتي تقوم أساسا على التفرقة بين الحداثة والتقليد، والنظر إلى عملية التحديث على أنها مجرد مشكلة فنية، بحيث يكتفي بذلك الانتقال الخطي من الحياة التقليدية إلى حياة الحداثة عبر تقمص النماذج الغربية الليبرالية، مما جعل مفهوم التنمية السياسية من منتصف الخمسينات إلى منتصف الستينات يعبر بالدرجة الأولى عن مفاهيم التحديث، وبالرغم من أنهما متداخلان فعليا فإنهما متمايزان تحليليا، فالتنمية كانت تاريخيا موضوع القوى الاجتماعية والسياسية النابعة من الحراك والضغوط التي يمارسها المجتمع، أما التحديث فكان دائما النتيجة النهائية لسعي النخب الحاكمة لتعظيم قوتها[29].

وفي إطار البحث عن العلاقة بين الاستقرار السياسي في مناخ ديمقراطي والتنمية الاقتصادية، يرى غسان سلامة أن ذلك يتحقق تحت عنوان واحد "وضع عقد اجتماعي جديد بين الدولة والمجتمع"، وبحسبه ينبغي قبل كل شيء إجراء إصلاحات جادة في الجانب الاقتصادي. خاصة في نظام الضرائب الذي يعتبر احد أهم المؤشرات المادية القابلة للملاحظة والقياس. فعلاقة عملية استخراج الضرائب من المجتمع وأثرها في بناء مجتمع مدني قوي تختلف حسب العملية الإنتاجية في حد ذاتها.

1 . عملية إنتاجية صناعية: ينتج هذا الصنف من الاقتصاد قيمة مضافة وضرائب مهمة، الأمر الذي يؤهلها لتكون نظام دعم قوي لبناء علاقات سوسيو اقتصادية socio-économic مستقل في قراراتها ولو جزئيا عن تمويل الدولة.

2 . اقتصاد ريعي أو نصف صناعي: غالبية المجتمعات التي تعيش باقتصاد ريعي بترولي مثلا في الوطن العربي، لا يمكنها بناء مجتمع مدني قوي ومستقل عن النظام السياسي. ويرجع ذلك لعدم توفر سيولة مالية مستقلة لاستمرارية النشاط الاجتماعي، خاصة وان المال تحتكره أجهزة الدولة أو فئة قليلة من الأمراء كما هو الحال في الخليج العربي.

3 . شيوع اقتصاد البازار والأسواق الموازية: يحد هذا النوع من الاقتصاد من بناء عملية إنتاجية وطنية، وجعل العملية الاقتصادية برمتها من جديد في قبضة الدولة، لأنها هي المسئولة عن قبول أو رفض دخول الواردات من السلع المعروضة للمستهلك، هذا النمط من الاقتصاد لا يهدف إلى بناء قيمة مضافة ولا يؤسس لمجتمع مدني قوي.

رابعا: التأكيد على البعد المؤسساتي والحفاظ على النظام العام.

إن التطورات التي حدثت في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا، لم تؤدي إلى تحقيق التغيير المنشود نحو نقل الحداثة بسلوكياتها ومؤسساتها، وإنما أدت في كثير من الأحيان إلى ظهور عجز في الحفاظ على الاستقرار الداخلي، هذا ما دفع الباحثين إلى ضرورة البحث عن متغير آخر يضاف إلى مفهوم التنمية السياسية وهو الاستقرار السياسي[30].

من هذا المنطلق أكد صامويل هانتغتون Samuel Huntington أن التنمية الاقتصادية ليست العامل الوحيد لهندسة نظام سياسي ديمقراطي، وقد ابرز ذلك في كتابه "النظام السياسي لمجتمعات المتغيرة"، هانتغتون يرى أن مستوى الاجتماع السياسي الذي يصل إليه المجتمع هو نتيجة العلاقة بين مؤسساته السياسية والقوى الاجتماعية التي يتشكل منها، والتي يعمل الحراك الاجتماعي على إعادة تنظيمها، فينتج بذلك القوى المعارضة الثائرة على الوضع السائد من جهة والقوى المحافظة لما حققته قبل الحراك الاجتماعي من جهة أخرى. هذا ما ينتج داخل المجتمع خلافات وتعارض في الآراء، وانعدام الثقة في اختيار قيادة المجتمع، الأمر الذي يستدعي تنظيم محكم يسعى إلى تعزيز مستوى الاتفاق بين قوتين أو أكثر داخل المجتمع[32]. ويختلف بذلك مستوى الاتفاق من مجتمع إلى آخر، فالمجتمع البسيط الذي تحكمه العادات والتقاليد تكون فيه العلاقات ذات الصبغة التضامنية يسهل فيه الوصول إلى اتفاق حول مجمل قضايا المجتمع، عكس المجتمع المعقد بتركيبته(الثقافية والدينية والعرقية واللغوية) وذات العلاقات المختلفة (التقليدية منها والحديثة)، والذي يتطلب تنظيما يراعي هذه الاختلافات ويسعى إلى دمجها تحت مفهوم المواطنة[33].

يسمي هنتغتون Samuel Huntington هذا النوع من التنظيم بالتنظيم المؤسساتي، والذي يضع له مقياسين[34]. فالتنظيم المؤسساتي يستدعي ضرورة الاعتراف بوجود اختلافات اجتماعية، وعدم إقصاء أي طرف من المشاركة السياسية، كما يستدعي وجود اتفاق ولو مبدئي على مجموعة من المبادئ والسلوكات تكون عامة ومشتركة بين أفراد المجتمع، للخروج من العلاقات الضيقة مثل علاقات القرابة والزواج. أما المقياس الثالث فيتمثل في وجود نظام واستقرار يسمح للاختلافات الاجتماعية والاتفاق العام أن يكون بطريقة سلمية وبحرية كاملة، حتى تضمن سلامة الأفراد واستقرار المجتمع بصفة عامة[35].

وما يعنينا هنا بدرجة أكبر التأكيد على أن التعرف على كيفية عمل الديمقراطيات الحديثة، ينطوي على حقائق سياسية تفوق في أهميتها ومغزاها الصراع من أجل انتخاب أو إعادة انتخاب المتنافسين، لأنه بجانب التنافسية، هناك آليات التعاون، والعمل الجماعي، والمساومة، والتفاوض، والتشاور، ومحاولة التوصل إلى حلول وسطية للمشكلات، لأن هذه الآليات من شأنها إنعاش الثقافة الديمقراطية لدى المواطنين، وتنمية العمل الحزبي وتعزيز أداء المجتمع المدني. فالديمقراطية لا يمكن اختزالها في التصويت، ولكنها في الجوهر عملية نقاشية مجتمعية موسعة بين القوي والتشكيلات الاجتماعية تنمي الثقافة المدنية Civil Culture. وفي هذا الإطار يتعرف المواطن على مصالحه ومصالح الآخرين، وكيفية التوفيق فيما بينها. وهكذا يتأتى التقدير للمبدأ الحقيقي المنشود وهو احترام القوي السياسية لاستمرار التنافسية وفقا للقواعد والشروط التي يتوافق عليها المجتمع الذي ناد به كل من جون رولز وهانتغتون وغيرهم من العلماء. ومن أهم ثمار هذا المبدأ أن المنتصرين في الانتخابات أو الحائزين على الأغلبية، لا يقومون بسد الطرق وإغلاق الأبواب وإضاعة الفرص السياسية أمام الخاسرين، وكذلك فإن الخاسرين يحترمون حق الفائزين في ممارسة مهامهم السياسية، وإصدار القرارات، ويجرى ذلك في ضوء القاعدة العامة المسماة "الموافقة الجماعية المشروطة".

خاتمة:

إن القاعدة الأساسية التي نستخلصها مما سبق هي أن التنافسية أمر لا مفر منه، بالرغم من سعي الديمقراطيات الكلاسيكية في تمجيد مفهوم الإرادة الجماعية، والتعاون، اعتقادا منها بأنها آليات مناسبة للوصول إلى دولة الأمة، التي تأتي بالممارسة العملية، والموازنة بين المزايا والصالح العام. إلا أن خبرة النظم السياسية بينت ضرورة الاعتماد على الاختلافات مغروسة في الطبيعة البشرية، ومن ثم، التوجه نحو البحث عن بنية سياسية تحوي هذه الاختلافات والعمل على تخليقها، وبناء نظام انتخابي يعمل على التوزيع المكاني لهذه الاختلافات.

الهوامش:

1. لقد عرفت المجتمعات البشرية مفهوم الانتخاب كحل منصف لإجاد فرد أو مجموعة من الافراد تنوب عنها في مصالح العامة. وهذا الموضوع في حد ذاته يعتبر موضوع تطور الفكر السياسي.
2. A. Laurent, P. Delfosse, A-P. Frognier, **Les systèmes électoraux : permanences et innovations** (Paris : L'Harmattan, 2004), p.12.
3. "The Pnyx in the History of Athens", Proceedings of an International Colloquium organized by the Finnish Institute at Athens, 7-9 October 1994. In: **Revue des Études Grecques**, Année 1997, Vol.110 , N° 110-1, pp. 248-249.
4. Maurice Duverger, **institutions politiques et droit constitutionnel** (Paris : presses universitaires de France), p.84.

-Pollard, A.F. **Factors in Modern History** (London: Constable and Company Limited, 1919), p.5.

. تسير عواد، **محاضرات في النظم السياسية المقارنة**، ط2 (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، ص.11.

5. Dahl Robert A, **Democracy And Its Critics** (USA: Yale University, 1989), pp.18-19.
6. لقد انجر عن هذا التقاش مسألتين أساسيتين في مجال الانتخابات، و يتعلق الأمر في المسألة الأولى بعلاقة النائب بالناخب، فعند أصحاب الرأي الأول يصبح النائب ملزما بإتباع توجيهات ناخبيه الذين يمكنهم مراقبته وسحب الثقة منه حيث لا يمثل الأمة جمعاء، وهذا ما اصطلح عليه في القانون الدستوري **بالوكالة الإلزامية**. أما عند أصحاب الرأي الثاني (سيادة الأمة) فالنائب يصبح مستقل عن ناخبيه وهو بالتالي يمثل الأمة كلها وهذا ما سمي **بالوكالة العامة**.

David Robertson, « justice », in : Paul Barry Clarke and Joe Foweraker, **Encyclopedia of Democratic Thought** (London: Routledge, 2001), pp. 477-478.

7. Aristotle, **the Politics**, Translated by Ernest Barker, World's Classics (Oxford: oxford University Press,1965), p.1.

ليوشتراوس وجوزيف كروبسي، **تاريخ الفلسفة السياسية**، ت. محمود سيد أحمد(القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة،2005)، ص. 197.

8. Ehrenberg John, **Civil Society** (New York: University Press,1999), p.50.
9. ليوشتراوس وجوزيف كروبسي، مرجع سابق، ص.ص. 576-588.
10. انطوني دي كرسبني، **اعلام الفلسفة السياسية المعاصرة**، ت. ناصر عبد الله (مصر: مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1996)، ص.ص. 140-143.
11. جون رولز، **العدالة كإنصاف**، ت. حيدر حاج اسماعيل (لبنان: المنظمة العربية للترجمة، 2009)، ص.ص. 91-132.
12. Steven M. Delue, **Political thinking, political theory, and civil society** (USA: Allen & Bacon, 1997), pp.222-234.
13. Jean – jacques Rousseau p84-85.
14. هانز جورج غادامير، **الحقيقة والمنهج**، ت. حسن ناظم (لبيا: دار أويا للطباعة والنشر والتوزيع، 2007)، ص.ص. 98-133.

Steven M. Delue, Op.cit., p.250.

15. N. J. Smelser, P. B. Baltes, **International Encyclopedia Of The Social Behavioral Sciences** (USA: Elsevier Science Ltd, 2001), p.12693.
16. تستعمل هذه الدراسة مفهوم الحوكمة للدلالة على التطبيقات العملية للنظم الانتخابية
17. Mancur Olson, **The logic of collective action: Public Goods and the Theory of Groups** (United States of America : Harvard University Press,1965), p.p.,14-21.
18. اصبح مصطلح بريتوري لصيق بالمجتمع الذي يعرف ظاهرة تسيس القوى الاجتماعية. للمزيد من التفصيل أنظر:

ـ صاموئيل هانتنتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ت. سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، 1993)، ص ص. 194-195.

19. صالح جواد الكاظم، **الأنظمة السياسية** (بغداد: جامعة بغداد، 1991)، ص.37.
20. نزيرة الافندى، "التوافق التاريخي... والمعضلة السياسية الإيطالية " في: **السياسة الدولية**، أكتوبر 1975

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=213936&eid=839/02-03-1975/17:37

21. John Rawls, **the law of peoples** (USA : Harvard University Press, 1999), pp. 43-44.
22. صاموئيل هانتنتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، مرجع سابق، ص.7.
23. Benjamin Reilly, "Dealing with Divided Societies" in: Larry Diamond & Marc F. Plattner, **Electoral Systems and Democracy (**The Johns Hopkins University Press, 2006), p.27.
24. William J. Crotty, "A Perspective for the Comparative Analysis of Political Parties", **Comparative Political Studies**, N°. 3, 1970, p 276.
25. Leon Hurwitz, "An Index of Democratic Political Stability: A Methodological Note", **Comparative Political Studies**, April 1971, N° 41, pp.41-67.

Valarie Bunce, "COMPARATIVE DEMOCRATIZATION: Big and Bounded Generalizations", **Comparative Political Studies**, Vol. 33, No. 6/7, August/September 2000, p. 706.

Scott Mainwaring, "level of development and democracy: Latin American Exceptionalism, 1945-1996", **Comparative Political Studies**, Vol. 36, No. 9, November 2003, pp. 1034-1036.

26. Seymour M. Lipset, Political Man: The Social Bases of Politics (N.Y.: Doubleday, 1960), pp. 88-89.

-Charles Lewis Taylor, "Communications Development and Political Stability", Comparative Political Studies ,N°1, 1969, p. 558.

27. Gabriel A. Almond, "Political Development: Analytical and Normative Perspectives", **Comparative Political Studies**, N°1, 1969, pp. 457-458.
28. Frances Hagopian, "Political development, revisited", **Comparative Political Studies**, Vol. 33, No. 7, September 2000, p. 881.
29. Ibid., p. 900.
30. Gerard Alexander, "Institutionalized uncertainty, the rule of low, and the sources of democratic stability", **Comparative Political Studies**, Vol.35, N°.10, December 2002, p. 1157.

31. للمزيد من التفصيل أنظر:

Maurizio Ferrera, "European integration and National citizenship", **Comparative Political Studies**, Vol. 36, N°. 6, August, 2003, p. 643.

- Henry E. Hale, " Explaining ethnicity", **Comparative Political Studies**, Vol. 37, N°. 4, May, 2004, p. 471.

Russell J. Dalton, "Citizen attitudes and political behaviour", **Comparative Political Studies**, Vol. 33, N°. 6, August, 2000, p.932.

33. Taras **Kuzio**, "Identity and nation-building in Ukraine", Ethnicities, Vol. 1, N°. 3, Décember, 2001, pp. 343-365.

34. صاموئيل هانتغتون، **النظام السياسي لمجتمعات متغيرة**، (ترجمة) سمية فلوعبود (بيروت: دار الساقي، 1993) ص. 19.

35. صاموئيل هانتغتون، مرجع سابق، ص.19.